Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

# قياس و تحليل أثر سعر الصرف على المعدلات التضخم و البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

**م.م. ديار نوري نجم**

**قسم الاقتصاد/ كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة السليمانية- السليمانية – العراق**

diyar.najm@univsul.edu.iq

## الملخص:

تبحث هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم و البطالة في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢، تعتبر معدلات التضخم والبطالة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس الحالة الاقتصادية لأي دولة، سعر الصرف يعد من العوامل الهامة التي تؤثر على هذه المؤشرات نظرًا لتأثيره المباشر على تكلفة الواردات والصادرات وكذلك على الاستثمارات الأجنبيةو المحلية، استخدمت الدراسة بيانات سنوية حول معدلات التضخم والبطالة وسعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات بأستخدام أساليب الاقتصاد القياسي مثل نماذج (ARDL , Granger Causality) ، أظهرت النتائج الدراسة وجود علاقة سببية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم حيث تبين أن تغير سعر الصرف تؤدي إلى تغيرات في معدلات التضخم كلما زاد سعر الصرف بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (٠,٠١٢ ٪) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و معدل التضخم في الأمد القصير و يؤدي إلى ازدياد معدل التضخم إلى (٠,٠٠٨ ٪) على المدى الطويل، كما كشفت النتائج عن وجود تأثير لسعر الصرف على معدلات البطالة كلما زاد سعر الصرف بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة في الأمد القصير بمقدار (-٠,١٤٠٪) أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة في الأمد القصير إن هذا التأثير الإيجابي في الأمد الطويل يؤدي إلى ازدياد معدل البطالة إلى (٠,٠١٣ ٪)، كما تقترح الدراسة بضرورة تبني سياسات نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق استقرار سعر الصرف للحدمن التقلبات الاقتصادية وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام و تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق معدلات تضخم وبطالة منخفضة ومستقرة.

**الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، البطالة، الاقتصاد العراق،نموذج ARDL.**

Recieved: 15/7/2024
Accepted: 18/8/2024


E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

## المقدمة:

شهد الاقتصاد العراقي تحولات كبيرة منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وذلك نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد أحد الجوانب الاقتصادية البارزة التي تأثرت بشكل كبير هو سعر الصرف، يعتبر سعر الصرف من الأدوات الاقتصادية الهامة التي تؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم والبطالة، سعر الصرف يعكس القوة النسبية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ومن ثم، فإن تقلباته تؤثر على أسعار السلع والخدمات المستوردة، مما يؤثر بدوره على معدلات التضخم. في الوقت نفسه، يؤثر سعر الصرف على القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، مما قد يؤدي إلى تأثيرات مباشرة على معدلات البطالة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢، ستسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل لكيفية تأثير سعر الصرف على الاقتصاد العراقي من خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم والبطالة، واستكشاف العوامل الأخرى التي قد تؤثر على هذه العلاقة، تعتبر هذه الفترة من الفترات الهامة في تاريخ العراق الحديث حيث شهدت البلاد تغييرات جذرية في النظام السياسي والاقتصاديإضافة إلى مواجهتها لتحديات أمنية واقتصادية كبيرة لذلك، فإن تحليل هذه الفترة يمكن أن يوفر رؤى قيمة لصناع القرار والمحللين الاقتصاديين لفهم كيفية تحسين السياسات الاقتصادية المستقبلية وتجنب الأزمات الاقتصادية المحتملة.

## مشكلة البحث:

تواجه الاقتصادات الناشئة، وخاصة العراق، تحديات كبيرة نتيجة لتقلبات أسعار الصرف، والتي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم والبطالة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢، شهد العراق تقلبات كبيرة في سعر صرف عملته الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما أثار القلق بشأن استقرار الاقتصاد الكلي وقدرته على تحقيق النمو المستدام. تعتبر فهم هذه العلاقات بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم والبطالة أمرًا حاسما لوضع سياسات اقتصادية فعالة.

## هدف البحث:

هدف البحث هو قياس و تحليل تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢ من خلال دراسة هذه العلاقة، يمكن تحديد مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد العراقي، خصوصًا على معدلات التضخم والبطالة، يمكن استخدام النتائج المستخلصة من هذا التحليل لوضع سياسات اقتصادية أكثر فعالية وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر في العراق.

## أهمية البحث:

يساهم هذا البحث في توفير فهم أعمق للعلاقات الاقتصادية بين سعر الصرف والتضخم والبطالة في العراق، مما يساعد في اتخاذ قرارات قائمة على أدلة لتحقيق استقرار اقتصادي ونمو مستدام، كما يضيف إلى الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد العراقي وتحولاته منذ ٢٠٠٤.

## فرضيات البحث:

- هناك علاقة سببية إيجابية بين سعر الصرف و معدل التضخم في العراق.
- هناك علاقة سببية بين سعر الصرف و معدل البطالة في العراق.
- المتغيرات الأخرى، مثل ناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الاجنبي لها تأثير على معدلات التضخم والبطالة في العراق.

## منهجية البحث:

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي الاقتصادي و استخدام النموذج القياسي (ARDL) من خلال باعتماد على برنامج (Eviews-٩) و الاعتماد على البيانات (البيانات الثانوية - Secondary Data) سعر الصرف و معدلات التضخم و البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) التي تم جمعها عن البنك الدولي و البنك المركزي العراقي.

## اطار البحث و هيكله:

ولتحقيق أهداف البحث، تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين. يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لأسعار الصرف ومعدلات التضخم والبطالة، بينما يركز المبحث الثاني على الجانب التطبيقي لقياس وتحليل أثر سعار الصرف على معدلات التضخم و البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

## حدود البحث: الزمانية و المكانية:

اشتملت الحدود الزمانية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) , والحدود المكانية على الاقتصاد العراق.

## الدراسات السابقة:

١- دراسة الجبوري (٢٠١٦) تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار صرف الدينار العراقي ومعدلات التضخم في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣, استخدمت الدراسة بيانات شهرية لسعر صرف الدينار العراقي ومعدلات التضخم للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتكرر (VAR) للتحقق من العلاقة بين متغيري سعر الصرف والتضخم. أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار صرف الدينار العراقي ومعدلات التضخم في العراق و يشير تحليل السببية إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على التضخم بشكل أحادي الاتجاه.

٢- دراسة باداوو (٢٠١٥ ) تهدف دراسة تحليل العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم في محافظة أربيل و تحديد العوامل المؤثرة على سعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم، استخدمت الدراسة بيانات شهرية لسعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤. وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين سعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم في محافظة أربيل، و أظهرت الدراسة أن العوامل المؤثرة على سعر الصرف الأجنبي تشمل العرض والطلب على العملة الأجنبية، ومعدل الفائدة، والنمو الاقتصادي.

٣- دراسة أبراهيم (٢٠٢٢) بعنوان «التقلبات في أسعار النفط وسعر الصرف وأثرها على التضخم: حالة الاقتصاد العراقي» تهدف تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد العراقي و تحديد العوامل التي تساهم في تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف في العراق. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لجمع البيانات وتحليلها. أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين تقلبات أسعار النفط والتضخم في العراق. و كما أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية قوية بين تقلبات سعر الصرف والتضخم في العراق.

٤- دراسة ضاحي( ٢٠٢٠) تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير صدمات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، اعتمدت الدراسة على نموذج VAR لفحص العلاقة بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). و تمّ استخدام بيانات شهرية لأسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي ومستوى التضخم ومعدل البطالة. و تمّ اختبار نموذج VAR باستخدام اختبارات استقرارية البيانات

وتحليل Granger السببي، أظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابيّ معنويّ لِصدمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في العراق على المدى القصير، و أشارت الدراسة إلى وجود تأثير سلبيّ معنويّ لِصدمات أسعار النفط على مستوى التضخم في العراق على المدى القصير، و لم تجد الدراسة أيّ تأثير معنويّ لِصدمات أسعار النفط على معدل البطالة في العراق على المدى القصير. أكّدت الدراسة وجود علاقة سببية بين صدمات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي ومستوى التضخم في العراق.

٥- دراسة الجبوري (٢٠١٩) «تحليل تأثير تغيرات أسعار الصرف في العرض الكلي لقطاع التعدين في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥).» تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير تغيرات أسعار الصرف على العرض الكلي لقطاع التعدين في العراق، استخدمت الدراسة نموذجًا قياسيًا لتحليل العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والعرض الكلي لقطاع التعدين في العراق و تم جمع البيانات من مصادر موثوقة، بما في ذلك البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط و تم تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews، أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تغيرات أسعار الصرف والعرض الكلي لقطاع التعدين في العراق وجدت الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر سلباً على ربحية قطاع التعدين العراقي. و أوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسة سعر صرف مرنة لتعزيز قدرة قطاع التعدين العراقي على مواجهة تقلبات أسعار الصرف.

٦- دراسة صاحب (٢٠٢٣) يهدف البحث وتحليل تغيرات سعر الصرف وتحليل واقع مؤشر التضخم في العراق، بالإضافة الى تحليل العلاقة بين سعر الصرف و التضخم في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج كان ابرزها، ان العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية, ويمكن توضيح ذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء رفع سعر الصرف اي تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية, فعندما انخفضت قيمة الدينار العراقي فقد ارتفع معدل التضخم ولو بنسبة بسيطة, لكنها علاقة عكسية بينهما ، وخرج البحث بمجموعة من التوصيات كان ابرزها، يتطلب رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن التأثير الايجابي على مستويات التضخم والاقتصاد كلي .

٧- دراسة عبدالله ( ٢٠٢٣ ) بعنوان «أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)»، يهدف البحث إلى قياس وتحليل تأثير صدمات أسعار الصرف الأجنبية على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، النفقات العامة، الإيرادات العامة، والاستيرادات. توصل البحث إلى أن أي تغير في أسعار الصرف الأجنبية في العراق، مع فرض ثبات باقي العوامل، يؤثر على تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٢٪، وارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بنسبة ١,٨٪، وزيادة النفقات العامة بنسبة ٢,٧٪، وارتفاع الإيرادات العامة بنسبة ٢,٤٪. أما الاستيرادات فسوف تنخفض بنسبة ١,٩٪..

## المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للسعر الصرف و معدلات التضخم و البطالة

### أولاً: مفهوم و أنواع و أهمية سعر الصرف

١- مفهوم سعر الصرف

تضمنت العديد من الأدبيات الاقتصادية مفاهيم مختلفة لسعر الصرف، واختلف الباحثون في تحديد المفهوم الأنسب له بناءً على رؤيتهم الشخصية. البعض يرى أن سعر الصرف هو عملية بيع العملة المحلية للحصول على العملات الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تُدفع للحصول على عدد معين من العملة الأجنبية. بينما يرى آخرون أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تُبادل بوحدة واحدة من النقد الأجنبي. من

جهة أخرى، هناك من يعتبر هذا المفهوم على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تُدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (عواد,٢٠٢٣:٢١٢ ).

٢- أنواع سعر الصرف

وهناك عدة أنواع لسعر الصرف منها ( Al-Bayati ، ٢٢٠٢: (٨٥

أ- سعر الصرف الاسمي

سعر الصرف الاسمي يعرف بأنه مقدار وحدات العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية. يمكن أيضاً تعريفه بالعكس، حيث يعبر عن عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي يمكن الحصول عليها بوحدة واحدة من العملة المحلية. يمثل سعر الصرف الاسمي مقياساً لكمية العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بقيمة معادلة من عملة دولة أخرى، ويتم تحديد هذا السعر بناءً على العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. السعر الاسمي يعكس القيمة الحالية للعملة دون الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية لهايتضمن نوعين من أسعار الصرف: سعر الصرف الاسمي الرسمي، والذي ينطبق على التبادلات التجارية الرسمية، والموازي، والذي ينطبق على الأسواق الموازية. سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لذلك يعتبر سعر الصرف الرسمي بمثابة مقياس للأسعار النسبية بين عملتين.

ب. سعر الصرف الحقيقي:

هو السعر الذي يعادل سعر الصرف الاسمي بحسب الفروق بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية. ويعرف بأنه عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أنه مفهوم حقيقي يقيس الأسعار النسبية لسلعتين.

ج. سعر الصرف الفعلي:

هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف العملة عن عدة عملات لدول أخرى في فترة معينة. ولذلك فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويشير إلى مدى تحسن عملة بلد ما في اتجاه العملات الأخرى.

د. سعر الصرف التوازني:

وهو السعر الذي يتوافق مع التوازن الاقتصادي العام ويمثل التوازن المستدام لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي، أي أنه يسود في بيئة اقتصادية غير مضطربة.

٣- أهداف سعر الصرف

أ - مقاومة التضخم: تحسين سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد، مما يعزز من تنافسية المؤسسات. على المدى القصير، يؤدي انخفاض تكاليف الاستيراد إلى تقليل مستوى التضخم، مما يزيد من أرباح المؤسسات ويمكنها من إنتاج سلع ذات جودة عالية وتحسين قدرتها التنافسية. هذا الوضع يُعرف بالحلقة الفاضلة للعملة القوية.

ب- تخصيص الموارد : من أهداف سعر الصرف الحقيقي توسيع قاعدة السلع الدولية، وهي السلع القابلة للتصدير من خلال تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية يزيد ذلك من إنتاج السلع التي كانت تُستورد ضمن استراتيجية إحلال الواردات، ويساهم في إعادة تخصيص الموارد بشكل فعال (محمدي, ٢٠٢٢:٢٠) .

ج- تنمية الصناعة المحلية: يعمل البنك المركزي على تخفيض أسعار الصرف لتعزيز الصناعات المحلية، مما يؤدي بدوره إلى تشجيع الصادرات. تخفيض العملة يعزز من قدرة السوق المحلي على المنافسة في الأسواق الخارجية.

د- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية والفئات المحلية. انخفاض سعر الصرف الحقيقي يزيد من القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي، مما يجعله أكثر ربحية ويعود بالفائدة على أصحاب رؤوس الأموال. في المقابل، تنخفض القدرة الشرائية للأجور. في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي، ترتفع القدرة الشرائية للأجور، مما يعزز من رفاهية العمال(صبحي, ٢٠٢٢:٣٣٨).

## ثانياً: مفهوم و أنواع التضخم و أسبابهما

١- مفهوم التضخم

التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتسم بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات عبر فترة زمنية ممتدة. يُعتبر التضخم من الظواهر النقدية التي تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، حيث أن نفس كمية النقود تشتري كمية أقل من السلع والخدمات مع مرور الوقت،وفقًا لفريدريك س. ميشكين، "التضخم هو ارتفاع مستمر في الأسعار على مدى طويل(Frederic S. Mishkin, ٢٠٠٤:٤٩).

لتوضيح مفهوم التضخم بشكل أكبر، يمكننا النظر في معدل التضخم، الذي يُعرّف على أنه النسبة المئوية للتغير في المستوى العام للأسعار على أساس سنوي. يُحتسب معدل التضخم باستخدام مؤشرات الأسعار، مثل مؤشر أسعار المستهلكين (CPI)، الذي يقيس التغير في تكاليف سلة ثابتة من السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد. بول صامويلسون ووليليام نوردهاوس يصفان مؤشر أسعار المستهلكين بأنه "مقياس يكشف عن الكلفة السوقية لسلة محددة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك، مقارنةً بكلفة نفس السلة في سنة معينة (Samuelson & Nordhaus, ٢٠٠١:٣٣٧).

٢- أنواع التضخم و أسبابهما

أ- تضخم الطلب :

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي، زيادة الإنفاق الحكومي، زيادة الاستثمار، انخفاض أسعار الفائدة الذي يشجع الاقتراض والإنفاق ،عندما يتجاوز الطلب الكلي القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ترتفع الأسعار لأن الشركات لا تستطيع تلبية كل الطلب الزائد، مثال زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية أو العقارات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بشكل مستمر.

ب- تضخم التكاليف :

وهو التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية أسعار( المواد الخام، زيادة الأجور، ارتفاع أسعار الطاقة والوقود) إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج، تقوم الشركات بزيادة الأسعار لتعويض التكلفة المتزايدة، مما يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار مثال إذا ارتفعت أسعار النفط، فإن تكلفة النقل والإنتاج الصناعي ستزداد، مما يرفع أسعار السلع والخدمات النهائية(٤٢٨ : Darag , ٢٠٢٤).

ج- التضخم المستورد:

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة بسبب اعتماد الاقتصاد على الواردات، تغيرات في أسعار الصرف، التضخم في البلدان المصدرة ان ارتفاع أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام في الاقتصاد المحلي مثال إذا ارتفعت أسعار السلع الغذائية المستوردة بسبب التضخم في بلد المصدر، فسوف ترتفع أسعار الأغذية في السوق المحلي.

ج-التضخم المشترك :

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد دون زيادة مقابلة في الإنتاج، زيادة الإنفاق الحكومي أو الاستهلاكي، زيادة الإقراض المصرفي ان زيادة القوة الشرائية للأفراد بينما يبقى الإنتاج ثابتًا، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب مثال إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق على المشاريع بدون زيادة في الإنتاج، سيرتفع الطلب الكلي وبالتالي ترتفع الأسعار(محسن ، و أخرون : ١٠٩: ٢٠٢٣).

ثالثاً: مفهوم و أنواع و أسباب البطالة

١-مفهوم البطالة

يمكن التمييز بين مفهومين للبطالة: المفهوم العلمي والمفهوم الرسمي. يعرف المفهوم العلمي البطالة بأنها «الحالة التي لا يتم فيها استغلال قوة العمل المتاحة في المجتمع بشكل كامل، مما يؤدي إلى أن يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، وهذا بدوره يساهم في انخفاض مستوى المعيشة أو الرفاهية في المجتمع». يتضح من هذا التعريف أن البطالة تشمل جانبين أساسيين: عدم الاستغلال الكامل للقوى العاملة، وعدم الاستخدام الأمثل لها. أما المفهوم الرسمي للبطالة فيشير إلى الفجوة بين حجم العمالة المعروضة وحجم العمالة المستخدمة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة. وبمعنى آخر، البطالة هي وجود أشخاص في المجتمع قادرين ومؤهلين للعمل ويرغبون فيه، لكنهم لا يجدون فرصة عمل خلال فترة زمنية محددة (إيمان, ٢٠٢٢:٢٠٥ ).

٢- أنواع البطالة

أ- البطالة الاحتكاكية : تنتج هذه البطالة عن انتقال بعض أفراد القوة العاملة من وظيفة إلى أخرى بسبب التطور التكنولوجي أو رغبتهم في الحصول على وظيفة أفضل بعد اكتساب مؤهل علمي أعلى، أو رغبتهم في الانتقال من منطقة إلى أخرى، أو التوسع في بعض الصناعات. هذا الانتقال لا يحدث بين عشية وضحاها، بل يستغرق بعض الوقت، حيث يسجل الأفراد أنفسهم في مكاتب العمل كباحثين عن عمل خلال فترة الانتقال. تعتبر هذه البطالة ظاهرة طبيعية ومؤقتة في أي مجتمع، ولا تتعارض مع وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، كما أشار إلى ذلك كينز.

ب - البطالة الهيكلية : تعرف البطالة الهيكلية على إنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة العمل المتوفرة.

ج- البطالة المقنعة : تشير هذه البطالة إلى توظيف أشخاص في وظائف يتقاضون عليها أجورًا دون أن يساهموا في الإنتاج فعليًا على سبيل المثال، إذا كانت وظيفة معينة تحتاج إلى موظف واحد فقط ولكن يتم توظيف ثلاثة أشخاص فيها، فإن اثنين منهم يعانون من بطالة مقنعة. هؤلاء يمثلون عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون التأثير على كمية الإنتاج. ينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة ويعتمد كبير على قطاع الحكومي.

د- البطالة الموسمية: تظهر هذه البطالة في مواسم معينة وتختفي في مواسم أخرى. على سبيل المثال، يزداد الطلب على العمال الزراعيين خلال فترة جني محصول الحمضيات، ثم يقل الطلب عليهم حتى موسم المحصول التالي. يمكن تفادي هذا النوع من البطالة من خلال تدريب العاملين على أعمال أخرى يمكنهم ممارستها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها بشكل أساسي. يُلاحظ أن البطالة الموسمية تظهر بشكل واضح في مجالات الصناعات الغذائية مثل معاصر زيت الزيتون وصناعة الثلج والمرطبات.

ز- البطالة الدورية : يظهر هذا النوع من البطالة متأثراً بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه عند دخول الاقتصاد في فترة الركود والتراجع، تظهر البطالة الدورية، بينما تختفي هذه البطالة عندما يشهد الاقتصاد حالة من الرواج والازدهار، ويسود التشغيل الكامل داخل الاقتصاد الوطني.

(فارس : ٢٠١٨: ٢٢-٢٣).

٣- أسباب البطالة

أ- عدم قدرة خطط التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدول في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

ب- زيادة قوة العمل وخاصة في المجتمعات النامية مع عدم توافر فرص العمل تتناسب مع معدلات الزيادة في السكان في تلك المجتمعات.

ج- ضعف مستوى العمالة في الدول النامية وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات الحديثة والتكنولوجيا الفنية في مجالات العمل نتيجة انخفاض مستوى التكنولوجي المطبق في تلك الدول مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية ووجود فروق كبيرة في المستوى الفني بين العمالة في الدول المتقدمة والعمالة في الدول النامية.

د- وجود تأثيرات للعلاقات السياسية بين الدول على حركة انتقال العمالة بين الدول (خلف : ٢٠١٨: ٤٣٣).

## المبحث الثاني:تحليل و قياس أثر سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

هذا البحث يتضمن شرحًا لمنهجية الدراسة المستخدمة، والاختبارات التي تم تطبيقها، بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها من خلال التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة ،لبيان واقع لآثار سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة في العراق من خلال الاستعانة بالبيانات (البيانات الثانوية - Secondary Data) التي تم جمعها عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي.

الاول/ تقدير النماذج لبيان سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة في العراق:

هذا الجانب يختص بقياس وتحليل آثار سعر الصرف في معدلات التضخم والبطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، ومن اجل تثبيت هذه الحقيقة نستعين ببعض الاختبارات والتقديرات على نحو الاتي:

١- توصيف متغيرات الدراسة: بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة في اختيار متغيرات البحث لبيان أثر سعر الصرف على معدل التضخم والبطالة. وبالإضافة الى البيانات المتوفرة وطبيعة النموذج القياسي لتحديد متغيرات النموذج، تم توصيف النموذج القياسي كالاتي:

أ/ النموذج الأول: النموذج التضخم

$$INF_{it} = \beta_0 + \beta_1 \beta_2 EX_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 FI_{it} + U + ISIS$$

حيث يمثل:

INF: معدلات التضخم (المتغير التابع)

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالاتي:

EX: سعر الصرف (متغير المستقل الرئيسي).

GDP: ناتج المحلي الاجمالي(متغير المستقل الوسيط).

FI: الاستثمار الأجنبي (متغير المستقل الوسيط).

ISIS: المتغير الوهمي المتمثل بالحرب ضد (داعش) في بعد سنة ٢٠١٤

B٠ : معامل التقاطع / الحد الثابت.

B١ – B٤ : المعلمات المقدرة. i :المشاهدات. t :الزمن.U : الخطأ العشوائي.

ب/ النموذج الثاني: النموذج البطالة

$$\beta_0 = UNit + \beta_1 \beta_2 + EXit + \beta_3 GDPit + \beta_4 FIit + U ISIS$$

حيث يمثل:

UN: معدلات البطالة(المتغير التابع)

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالاتي:

EX: سعر الصرف (متغير المستقل الرئيسي).

GDP: ناتج المحلي الاجمالي(متغير المستقل الوسيط).

FI: الاستثمار الأجنبي (متغير المستقل الوسيط).

ISIS: المتغير الوهمي المتمثل بالحرب ضد (داعش) في بعد سنة ٢٠١٤

B٠ : معامل التقاطع / الحد الثابت.

B١ – B٤ : المعلمات المقدرة. i :المشاهدات. t :الزمن.U : الخطأ العشوائي.

٢- نتائج اختبار الثبات والاستقرارية لسلاسل الزمنية Stationary

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات المستخدمة اعتمد البحث على اختبار (ADFوPP) عند مستوى الفرق الأول (First Difference)، وتظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي:

الجدول (١) نتائج اختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

| المتغيرات المستخدمة | ADF | | | PP | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | First Difference | | | First Difference | | |
| | Prob | (t) المحتسبة | (t) الجدولية | Prop | (t) المحتسبة | (t) الجدولية |
| معدلات التضخم | 0.0000 | -8.103 | -4.667<br>-3.733<br>-3.310 | 0.0001 | -20.233 | -4.616<br>-3.710<br>-3.297 |
| معدلات البطالة | 0.0051 | -3.006 | -2.7080<br>-1.9628<br>-1.6061 | 0.0230 | -12.350 | -2.7282<br>-1.9662<br>-1.6050 |
| سعر الصرف | 0.0049 | -5.090 | -4.667<br>-3.733<br>-3.310 | 0.0419 | -3.461 | -3.886<br>-3.052<br>-2.666 |
| ناتج المحلي الاجمالي | 0.0153 | -3.669 | -3.886<br>-3.052<br>-2.666 | 0.0155 | -3.461 | -3.886<br>-3.052<br>-2.666 |
| الاستثمار الأجنبي | 0.0066 | -4.095 | -3.886<br>-3.052<br>-2.666 | 0.0063 | -4.119 | -3.886<br>-3.052<br>-2.666 |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اعتمادا على برامج E-views ٩

يظهر من الجدول (١) ومن خلال اختبار (ADF وPP) أن المتغيرات كافة تكون معنوية عند المستوى (First Difference) وعند مستوى الدلالة الإحصائية، - ١٪) ٥٪) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة (٠,٠٥) لأن

المتغيرات تكون غير مستقرة عند المستوى (Level)، أي إن هناك استقراريه في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

٣- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج: Co-integration test

التكامل هو اختبار مهم لقياس مدى ارتباط متغيرات البحث ببعضها البعض ، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لضمان الاستمرار في تقدير النموذج، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٣).

الجدول (٢) نتائج اختبار (Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

| المتغيرات | Trace Statistic | Critical Value %5 | Probability |
|---|---|---|---|
| معدلات التضخم | 242.7077 | 69.81889 | 0.0000 |
| سعر الصرف | 126.1951 | 47.85613 | 0.0000 |
| ناتج المحلي الاجمالي | 44.37565 | 29.79707 | 0.0006 |
| الاستثمار الأجنبي | 18.08725 | 15.49471 | 0.0199 |
| الحرب ضد داعش | 2.137717 | 3.841466 | 0.1437 |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اعتمادا على برامج E-views ٩

من خلال جدول اعلاه نجد ان الغالبية من المتغيرات الداخلة في النموذج ذي العلاقة التكاملية المشتركة بعضها مع بعض في مستوى المعنوية (٥٪) ، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

٤- العلاقة السببية بين متغيرات البحث (Granger Causality Tests)

فان مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع البحث، حيث استخدم في هذا المجال عدة الاختبارات السببية، الا انه حاليا (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسة في مجال التحليل الاقتصادي وفي ايجاد العلاقة وتحديد اتجاه (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج، وحيث يتم عرض نتائج هذا الاختبار بين المتغيرات موضوع الدراسة في الجدول (٤):

جدول (٣) يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

| النموذج الأول/ معدلات التضخم | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات | اختبار F | القيمة الاحتمال الحرجة | حجم العلاقة |
| EX يتجه INF | 16.5600 | 0.0011 | جيدة ومقبولة |
| INF يتجه EX | 10.5280 | 0.0059 | جيدة ومقبولة |
| GDP يتجهINF | 5.06426 | 0.0410 | جيدة ومقبولة |
| INF يتجهGDP | 1.69633 | 0.2138 | غير مقبولة |
| النموذج الثاني /معدلات البطالة | | | |

| المتغيرات | اختبارF | القيمة الاحتمال الحرجة | حجم العلاقة |
|---|---|---|---|
| EX يتجه UN | 0.0975 | 3.15295 | جيدة ومقبولة |
| UN يتجه EX | 0.0031 | 12.6754 | جيدة ومقبولة |
| UN يتجه GDP | 0.0147 | 7.73232 | جيدة ومقبولة |
| UN يتجه GDP | 0.4320 | 0.65466 | غير مقبولة |
| UN يتجه FI | 0.5907 | 0.30304 | غير مقبولة |
| UN يتجه FI | 0.0070 | 9.96731 | جيدة ومقبولة |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اعتمادا على برامج E-views ٩

يظهر من الجدول رقم (٣)، النموذج المعدلات التضخم ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة وقيمة (F) المحسوبة، وعند مستوى المعنوية (٥٪) فان المتغير المستقل سعر الصرف (EX) ذات علاقة سببية باتجاهين مع معدلات التضخم( INF) .وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، وكذلك ان هذا النتائج يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي.

فان المتغير المستقل ناتج المحلي الاجمالي (GDP) ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع معدلات التضخم ( INF). وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن ناتج المحلي الاجمالي في العراق لها تأثير على معدلات التضخم.

النموذج المعدلات البطالة ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة وقيمة (F) المحسوبة، وعند مستوى المعنوية (٥٪١٠٪,) فان المتغير المستقل سعر الصرف (EX) ذات علاقة سببية باتجاهين مع معدلات البطالة( UN) .وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، وكذلك ان هذا النتائج يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي.

فان المتغير المستقل ناتج المحلي الاجمالي (GDP) ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع معدلات البطالة ( UN). وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن ناتج المحلي الاجمالي في العراق لها تأثير على معدلات البطالة.

فان المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي (FI) ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع معدلات البطالة( UN). وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن ناتجالمحلي الاجمالي في العراق لها تأثير على معدلات البطالة.

٥- تقدير النماذج القياسية Econometrics Model Estimation))

تقدير النموذج باستخدام( ARDL) ،ان نتائج العلاقة السببية تبدو أنها اساس قوي ومنطقي لتقدير النموذج لبيان حجم وتأثير سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة. حيث خلال عدة محاولات اكتشف البحث النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية والتحول الذي يعتبر من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة، وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واشارة)، والمعلمات المقدرة الواردة في الجدول (٤):

ومن أجل معرفة تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لسعر الصرف في معدلات التضخم والبطالة نستعين ببعض الاختبارات منها (Bounds Test)، وملخص نتائج التحليل في الجدول الآتية:

أولا/ نموذج التضخم

الجدول (٤) نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصير والأجل الطويل في العراق

| (Bounds Test) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | Value | Significant level | I(0) Lower | I(1) Upper |
| F-Bounds Test | 13.186831 أكبر بكثير من قيمة (Upper) | 10% | 3.03 | 4.06 |
| | | 5% | 3.47 | 4.57 |
| | | 2.5% | 3.89 | 5.07 |
| | | 1% | 4.4 | 5.72 |

| العراق | تقديرات قصيرة الأجل | | تقديرات طويلة الأجل | |
|---|---|---|---|---|
| Variables المتغيرات | Coefficient المعلمات المقدرة | Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة | Coefficient المعلمات المقدرة | Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة |
| سعر الصرف | 0.012 | 0.0006 | 0.008 | 0.0009 |
| ناتج المحلي الاجمالي | 2.309 | 0.0022 | 3.691 | 0.0006 |
| الاستثمار الأجنبي | 1.054 | 0.0081 | 1.875 | 0.0001 |
| الحرب ضد داعش | 0.0496 | 0.0481 | 0.420 | 0.0295 |
| CointEq(-1) | -1.543 | 0.0011 | | |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اعتمادا على برامج E-views ٩

يتضح من الجدول (٤) ما يأتي:

١- اعتمادا على (حجم (المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (سعر الصرف) بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (٠,٠١٢ ٪) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الأمد القصير قد تتوافق مع النظرية الاقتصادية. إن هذا التأثير الإيجابي في الأمد الطويل يؤدي إلى ازدياد معدل التضخم إلى (٠,٠٠٨ ٪). على المدى الطويل، يمكن تفسير ذلك من خلال النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يزيد من الأسعار المحلية ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل التضخم في العراق .

٢-اعتمادا على (حجم (المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (ناتج المحلي الاجمالي) بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى ازدياد معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (٢,٣٠٩ ٪) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين ناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الأمد القصير قد تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أنه عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي بسرعة، يزيد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي ارتفاع معدل التضخم . إن هذا التأثير الإيجابي في الأمد الطويل يؤدي إلى ازدياد معدل التضخم إلى (٣,٦٩١ ٪). على المدى الطويل، و أن النمو الاقتصادي

المستدام يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة بسبب تزايد الدخل والطلب المستمر.

٣- اعتمادا على (حجم (المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما يزداد حجم الاستثمار الأجنبي بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (١,٠٥٤٪) يمكن تفسير ذلك من خلال النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد المحلية، مما يرفع الأسعار ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل التضخم، لكن هذا التأثير في الأمد الطويل، والتأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي في معدل التضخم وصل إلى (١,٨٧٥ ٪)، أن الاستثمار الأجنبي يعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والطلب المحلي، وبالتالي زيادة التضخم بشكل مستدام.

٤- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ (CointEq(-١)= -١,٥٤٣)) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠١١ Proob) ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

ثانيا/ نموذج البطالة/

الجدول (٥) نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصير والأجل الطويل في العراق

| (Bounds Test) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | **Value** | **Significant level** | **I(0) Lower** | **I(1) Upper** |
| **F - B o u n d s T e s t** | 7.982275 أكبر بكثير من قيمة (Upper) | 10% | 3.03 | 4.06 |
| | | 5% | 3.47 | 4.57 |
| | | 2.5% | 3.89 | 5.07 |
| | | 1% | 4.4 | 5.72 |

| **العراق** | **تقديرات قصيرة الأجل** | | **تقديرات طويلة الأجل** | |
|---|---|---|---|---|
| **Variables المتغيرات** | **Coefficient المعلمات المقدرة** | **Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة** | **Coefficient المعلمات المقدرة** | **Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة** |
| **سعر الصرف** | -0.140 | 0.0017 | 0.013 | 0.0108 |
| **ناتج المحلي الاجمالي** | -2.326 | 0.0018 | -3.340 | 0.0093 |
| **الاستثمار الأجنبي** | -1.628 | 0.0083 | -5.888 | 0.0184 |
| **الحرب ضد داعش** | 0.916 | 0.0265 | -4.904 | 0.0160 |
| **CointEq(-1)** | -0.617 | 0.0074 | | |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اعتمادا على برامج E-views ٩

يتضح من الجدول (٥) ما يأتي:

١- اعتمادا على (حجم (المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (سعر الصرف) بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة في الأمد القصير بمقدار (-٠,١٤٠٪) أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة في الأمد القصير قد تتوافق مع النظرية الاقتصادية ، ارتفاع سعر الصرف يجعل الواردات أرخص، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف المدخلات المستوردة للمنتجين المحليين. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج والنشاط الاقتصادي، مما يقلل من معدلات البطالة. زيادة القوة الشرائية للسكان المحليين تعزز الطلب على السلع والخدمات المحلية، مما يتطلب توظيف المزيد من العمال لتلبية هذا الطلب المتزايد ، إن هذا التأثير الإيجابي في الأمد الطويل يؤدي إلى ازدياد معدل البطالة إلى (٠,٠١٣ ٪). على المدى الطويل، هذا التحول من تأثير سلبي إلى إيجابي يمكن تفسيره بأن زيادة سعر الصرف قد تؤدي إلى تدهور القدرة التنافسية للصادرات، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الصناعي المحلي وزيادة البطالة.

٢-اعتمادا على (حجم (المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (ناتج المحلي الاجمالي) بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة في الأمد القصير بمقدار (-٢,٣٢٦ ٪) أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين ناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الأمد القصير النظرية الاقتصادية تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، وهي ما يعرف بـ «قانون أوكن». عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي، يزيد الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع الشركات لتوظيف المزيد من العمال لتلبية هذا الطلب المتزايد، وبالتالي يقل معدل البطالة. النمو الاقتصادي يعزز ثقة المستهلكين والمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق والاستثمار وتوليد فرص عمل جديدة.. إن هذا التأثير العكسي في الأمد الطويل يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة إلى (-٣,٣٤٠٪). على المدى الطويل، يستمر تأثير النمو الاقتصادي على تخفيض معدل البطالة بشكل أكبر بسبب التحسينات الهيكلية في الاقتصاد. النمو المستدام يؤدي إلى استثمارات في التعليم والتدريب، تحسين البنية التحتية، وتطوير التكنولوجيا، مما يزيد من إنتاجية العمل ويؤدي إلى انخفاض البطالة بشكل مستدام. هذا التحسن في سوق العمل يكون نتيجة لتعزيز القدرات الإنتاجية والابتكار، مما يخلق المزيد من الوظائف ويدعم الاقتصاد بشكل قوي ومستدام.

٢- اعتمادا على (حجم (المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما يزداد حجم الاستثمار الأجنبي بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة في الأمد القصير بمقدار (-١,٦٢٨٪) أن تدفق الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، مما يخلق فرص عمل جديدة ويقلل من معدلات البطالة ، لكن على المدى الطويل، يؤدي ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي بنسبة ١٪ إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة( ٥,٨٨٨- ٪)، هذا التأثير الأكبر يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي يعزز النمو الاقتصادي المستدام بشكل كبير، مما يؤدي إلى تحسينات هيكلية في سوق العمل وتقليل البطالة بشكل ملحوظ على المدى الطويل..

٣- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ (CointEq(-١)= -٠,٦١٧)) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٧٤ Proob) ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

٦- الاختبارات التشخيصية للمصداقية نماذج (Diagnostic tests)

آخر خطوة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، حيث يتم تقييم دقة وأداء النموذج الذي تم بناؤه بناءً على بيانات اختبار مستقلة، لضمان موثوقية وفعالية تقديراته في دعم عمليات اتخاذ القرار ، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

## اولا: اختبارات لمصداقية وملائمة النموذج:

مـن هـذا الجانـب هنـاك اختبـارات ومـؤشرات كثـيرة، الا ان اهمهـا هـي (,R٢ ,Adjusted R٢ ,S.E ,SSR ,AIC ,F-test,)، ونتائـج التحليـل عـلى النحـو الاتي:

الجدول (٦) نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدرة العراق

| الاختبارات الإحصائية | القيمة النموذج التضخم | القيمة النموذج البطالة |
|---|---|---|
| R-Squared | 0.99 | 0.99 |
| Adjusted R2 | 0.96 | 0.98 |
| F- statistic | (0.005) 39 | (0.001) 95 |
| S.E of regression | 0.3000 | 0.3239 |
| AIC Akaike info criterion | 0.5022 | 0.5347 |
| SSR Sum squared resid | 0.2700 | 0.3148 |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اعتمادا على برامج E-views ٩

يتبين من الجدول (٦) ان:

١- معامـل التحديـد للنـماذج يبلـغ (R٢=٠,٩٩)، وهـذا يعنـي أن كل المتغـيرات المسـتقلة الداخلـة في النـماذج لهـا علاقـة قويـة ومعنويـة بالمتغـيرات التابعـة ، ويفـسر أن حـوالي ( ٩٩٪) مـن التغيـرات الحاصلـة في المتغـيرات التابعـة يحصـل في النـماذج .

٢- الاختـلاف بـين معامـل التحديـد) R٢) ومعامـل التحديـد المعـدل ( Adjusted R٢) قليـل جـدا، وهـذا يعنـي أن كل المتغـيرات الداخلـة في النـماذج المقـدرة ضروريـة ومهمـة، وهـذا دليـل عـلى حسـن اسـتخدام النـماذج وحسـن التقديـر.

٣- قيمـة (F) للنمـوذج (٣٩-٩٥) وبدلالـة إحصائيـة (٠,٠٠٥,٠,٠٠١ ) وهـي أقـل مـن قيمـة P-Value)٠,٠٥(، لـذا نرفـض فرضيـة العـدم التـي تقـر بانعـدام العلاقـة بـين المتغـيرات المسـتقلة والمتغـير التابـع في النـماذج وهـذا دليـل عـلى جـودة النـماذج المقـدرة مـن الناحيـة الاحصائيـة. ومـن جهـة أخـرى نلاحـظ أن قيمـة (Standard Error) قليلـة (أقـل مـن ٥٪)، وهـذا دليـل عـلى صحـة النمـوذج المقـدرة ومصداقيتهـا مـن الناحيـة الإحصائيـة.

٤- (AIC)عبـارة عـن حجـم المعلومـات المفقـودة في النـماذج المقـدرة، ويعّـد مـن المـؤشرات الإحصائيـة المهمـة، وكلـما كانـت القيمـة أقـل كانـت أفضـل، ومـن خـلال الجـدول (٦) يتبـين أن القيـم المفقـودة في النمـوذج المقـدرة قليلـة ومقبولـة عمومـاً، وهـذا دليـل عـلى حسـن التقديـر للنـماذج المعتمـدة.

٥- إن (SSR) مقيـاس التناقـض بـين البيانـات ونمـاذج التقديـر، ويشـير إلى ملاءمـة النـماذج للبيانـات. ويسـتخدم كمعيـار أمثـل في اختيـار المعلمـة واختيـار النـماذج. وكلـما كانـت القيمـة أقـل كانـت أفضـل، ومـن خـلال الجـدول (٦) يتبـين أن القيـم في النـماذج المقـدرة مقبولـة عمومـاً، وهـذا دليـل عـلى ملاءمـة النـماذج للبيانـات.

ثانيـا: اختبـارات لتقييـم مـدى صلاحيـة النـماذج: ضرورة فحـص صلاحيـة النـماذج المقـدر وامكانيـة تطبيقهـا في الحيـاة العمليـة حاليـا ومسـتقبلا، وكذلـك لغـرض اعطـاء الثقـة لصانـع القـرار فـان النـماذج المقـدرة خـالي مـن المشـاكل القياسـية او تجـاوز غالبيـة المشـاكل القياسـية:

الجدول (٧) نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة في العراق

| الاختبارات القياسية | القيمة/ النموذج التضخم | القيمة/النموذج البطالة |
|---|---|---|
| **Ramsey RESET Test**<br>**(مشكلة التشخيص)** | **0.38** | **0.18** |
| **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**<br>**(مشكلة الارتباط الذاتي)** | 0.43 | 0.222 |
| **Variance Inflation Factors Test**<br>**(مشكلة التعدد الخطي)** | (1.14 – 2.53) وأقل من 10 | (1.149 - 2.536) وأقل من 10 |
| **Heteroscedasticity Test**<br>**(مشكلة عدم تجانس التباين)** | 0.80 | 0.30 |
| **Normality Test**<br>**(مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)** | 0.73 | 0.55 |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اعتمادا على برامج E-views ٩

من خلال الجدول (٧) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص وعدم التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

٧- استقرار النماذج المقدرة (Stability Test/CUSUM and CUSUM of Squares tests):

فضلاً عن ذلك وللتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في هذا البحث ينبغي استخدام اختبارات المجموع التراكمي للباقيات المعودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

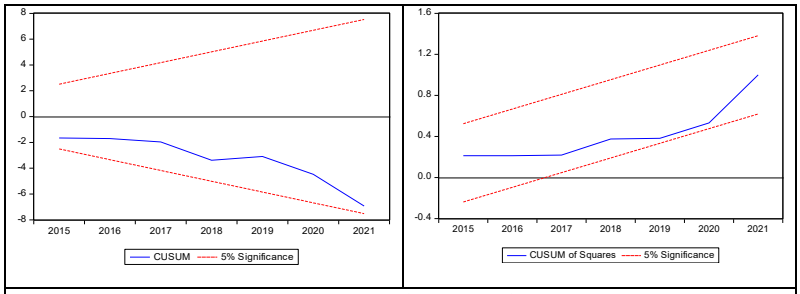


شكل (١) اختبار السكون (CUSUM Test)

ثانيا/ النموذج البطالة

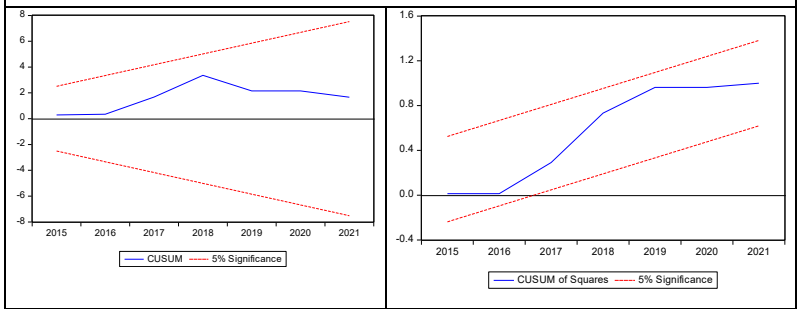


شكل (٢) اختبار السكون (CUSUM Test)

مـن خـلال الأشـكال السـابقة، ومـن خـلال اختبـارات (CUSUM Test) و(CUCUM of Squares) يظهـر أن المعلـمات في النـماذج المقـدرة والمعتمـدة مسـتقرة، لأن المنحنـى الخـاص بالبيانـات (اللـون الأزرق) يقـع بـين الخطـين، وهـذا يـدل عـلى اسـتقراريه المعلـمات عنـد مسـتوى معنويـة (٥٪).

## الثاني : الاستنتاجات و التوصيات:

١- الاستنتاجات:

أ- يوجـد العلاقـة السـببية الإيجابيـة بـين سـعر الـصرف ومعـدل التضخـم، يعتمـد الاقتصـاد العراقـي بشـكل كبـير عـلى اسـتيراد السـلع والخدمـات، خاصـة المـواد الغذائيـة والسـلع الاسـتهلاكية الأساسـية لذلـك، أي انخفـاض في قيمـة الدينـار العراقـي يـؤدي إلى ارتفـاع تكلفـة الاسـتيراد، مـما يدفـع التجـار إلى رفـع الأسـعار لتعويـض خسـائرهم هـذا يخلـق ضغطـاً تضخميـاً في الاقتصـاد ، تبـين أن هنـاك علاقـة سـببية بـين سـعر الـصرف ومعـدل البطالـة انخفـاض قيمـة الدينـار العراقـي تسـبب في ارتفـاع تكاليـف الإنتـاج للـشركات المحليـة التـي تعتمـد عـلى المـواد الخـام المسـتوردة، مـما أدى إلى تراجـع النشـاط الاقتصـادي وزيـادة معـدلات البطالة.

ب- أن تقلبـات سـعر الـصرف تـؤدي إلى تغـيرات في معـدلات التضخـم كلـما زاد سـعر الـصرف بمقـدار (١٪) أدّى ذلـك إلى ارتفـاع معـدل التضخـم في الأمـد القصـير بمقـدار (٠,٠١٢ ٪) أي بمعنـى وجـود علاقـة طرديـة بـين سـعر الـصرف و معـدل التضخـم في الأمـد القصـير و يـؤدي إلى ازديـاد معـدل التضخـم إلى (٠,٠٠٨ ٪). عـلى المـدى الطويـل .

ج- وجـود تأثـير لسـعر الـصرف عـلى معـدلات البطالـة كلـما زاد (سـعر الـصرف) بمقـدار (١٪) أدّى ذلـك إلى انخفـاض معـدل البطالـة في الأمـد القصـير بمقـدار (-٠,١٤٠٪) أي بمعنـى وجـود علاقـة عكسـية بـين سـعر الـصرف ومعـدل البطالـة في الأمـد القصـير إن هـذا التأثـير الإيجـابي في الأمـد الطويـل يـؤدي إلى ازديـاد معـدل البطالـة إلى (٠,٠١٣ ٪).

د- هنـاك تأثـيرات ملحوظـة للناتـج المحـلي الإجـمالي والاسـتثمار الأجنبـي عـلى معـدلات التضخـم و البطالـة، زيـادة الناتـج المحـلي الإجـمالي والاسـتثمار الأجنبـي قـد تسـاهم في تحسـين الوضـع الاقتصـادي مـن خـلال خلـق فـرص عمـل جديـدة وتقليـل معـدلات البطالـة، كـما يمكـن أن تسـاهم في اسـتقرار الأسـعار.

٢- التوصيات:

أ- تـوصي الدراسـة بـضرورة تبنـي سياسـات نقديـة ومالية تهـدف إلى تحقيـق اسـتقرار سـعر الـصرف للحـد مـن التقلبـات الاقتصاديـة وتحقيـق اسـتقرار اقتصـادي مسـتدام. كـما تقـترح تعزيـز التنسـيق بـين السياسـة النقديـة والسياسـة الماليـة لتحقيـق معـدلات تضخـم وبطالـة منخفضـة ومسـتقرة.

ب- تنويـع الاقتصـاد مـن خـلال تقليـل الاعتـماد عـلى النفـط كمصـدر رئيـسي للإيـرادات مـن خـلال تنويـع القاعـدة الاقتصاديـة و دعـم القطاعـات غـير النفطيـة مثـل الزراعـة، الصناعـة، والخدمـات مـن خـلال توفـير التمويـل والتدريـب والبنيـة التحتيـة اللازمـة.

ج- تعزيـز الاسـتثمار الأجنبـي مـن خـلال تشـجيع الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر في العـراق كوسـيلة لزيـادة الناتـج المحـلي الإجـمالي وتقليـل البطالـة و تحسـين بيئـة الأعـمال مـن خـلال تبسـيط الإجـراءات الإداريـة، وتوفـير الحوافـز الضريبيـة، وضـمان الأمـن والاسـتقرار السـياسي.

پێوانەکردن و شیکردنەوەی کاریگەریی نرخی ئاڵوگۆڕ لەسەر ڕێژەی هەڵاوسان و بێکاری لە عێراق بۆ ماوەی (٢٠٠٤-٢٠٢٢)


## پوختە:

ئەم توێژینەوەیە هەوڵدەدات کاریگەریی نرخی ئاڵوگۆڕ لەسەر ڕێژەی هەڵاوسان و بێکاری لە عێراق لە ماوەی ساڵی ٢٠٠٤ تا ٢٠٢٢ بپێوێت و شیکاری بکات، ڕێژەی هەڵاوسان و بێکاری بە نیشاندەری بنەڕەتی ئابووری دادەنرێت کە ڕەنگدانەوەی بارودۆخی ئابووری هەر وڵاتێکە، هەروەها نرخی ئاڵوگۆڕ یەکێکە لەو هۆکارە گرینگانەی کە کاریگەری لەسەر ئەم پێوەرانە هەیە بەهۆی کاریگەری ڕاستەوخۆی لەسەر تێچووی هاوردە وهەناردەکردن وهەروەها لەسەر وەبەرهێنانی بیانی و ناوخۆیی ، ئەم توێژینەوەیە داتای ساڵانەی هەڵاوسان و ڕێژەی بێکاری و نرخی فەرمی ئاڵوگۆڕی دیناری عێراقی بەرامبەر بە دۆلاری ئەمریکی بەکارهێناوە بۆ شیکردنەوەی پەیوەندی نێوان ئەم گۆڕاوانە بە بەکارهێنانی شێوازەکانی ئابووری پێوانەی وەک مۆدێلەکانی (ARDL , Granger Causality) ، ئەنجامەکانی ئەم توێژینەوە ئەوەیە کە پەیوەندییەکی هۆکارانە هەیە لە نێوان نرخی ئاڵوگۆڕ و ڕێژەی هەڵاوسان کە گۆڕینی نرخی ئاڵوگۆڕ دەبێتە هۆی گۆڕانکاری لە ڕێژەی هەڵاوسان هەر کاتێک نرخی ئاڵوگۆڕ بە ڕێژەی (١٪) بەرزبووەوە ئەمە دەبێتە هۆی بەرزبوونەوەی ڕێژەی هەڵاوسان لە کورتخایەندا بە ڕێژەی (٠,٠١٢٪) واتە پەیوەندییەکی ڕاستەوخۆ لە نێوان نرخی ئاڵوگۆڕ و ڕێژەی هەڵاوسان لە کورتخایەندا هەیە هەروەها دەبێتە هۆی بەرزبوونەوەی ڕێژەی هەڵاوسان بۆ (٠,٠٠٨٪) لە درێژخایەندا، ئەنجامەکان دەریانخستووە کە نرخی ئاڵوگۆڕ کاریگەریی لەسەر ڕێژەی بێکاری هەیە هەر کاتێک نرخی ئاڵوگۆڕی ئاڵوگۆڕ بەڕێژەی (١٪) بەرزبێتەوە ئەمەش دەبێتە هۆی کەمبوونەوەی ڕێژەی بێکاری لە کورتخایەندا بەڕێژەی (-٠,١٤٠٪)، واتە پەیوەندییەکی پێچەوانە لە نێوان ڕێژەی ئاڵوگۆڕ و ڕێژەی بێکاریدا هەیە لە کورتخایەندا، ئەم کاریگەرییە ئەرێنییە لە درێژخایەندا دەبێتە هۆی بەرزبوونەوەی ڕێژەی بێکاری بۆ (٠,٠١٣٪)، هەروەها توێژینەوەکە پێشنیاری پێویستی گرتنەبەری سیاسەتی نەختێنەی و دارایی دەکات بە ئامانجی گەیشتن بە سەقامگیری نرخی ئاڵوگۆڕ بۆ کەمکردنەوەی هەڵاوسانی ئابووری و بەدەستهێنانی سەقامگیری ئابووری بەردەوام ، هەروەها زیادکردنی هەماهەنگی نێوان سیاسەتی نەختێنەی و سیاسەتی دارایی بۆ بەدەستهێنانی ڕێژەی نزم و جێگیر لە هەڵاوسان و بێکاری.


**کلیلە وشەکان: نرخی ئاڵوگۆڕ، هەڵاوسان، بێکاری، ئابووری عێراق، مۆدێلی ARDL.**

# Measuring and analyzing the impact of the exchange rate on inflation and unemployment rates in Iraq for the period (20042022-)


## Abstract:

This study seeks to measure and analyze the effect of the exchange rate on inflation and unemployment rates in Iraq during the period from 2004 to 2022. Inflation and unemployment rates are considered among the basic economic indicators that reflect the economic condition of any country, and the exchange rate

is one of the important factors that affect these indicators. Due to its direct impact on the cost of imports and exports as well as on foreign and domestic investments, the study used annual data on inflation and unemployment rates and the official exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar to analyze the relationship between these variables using econometric methods such as (ARDL and Granger Causality), the results of the study showed that there is a causal relationship between the exchange rate and inflation rates, as it was found that changing the exchange rate leads to changes in inflation rates. Whenever the exchange rate increases by (1%), this leads to an increase in the inflation rate in the short term by (0.012%) That is, in the sense that there is a direct relationship between the exchange rate and the inflation rate in the short term, which leads to an increase in the inflation rate to (0.008%) in the long term. The results also revealed that there is an effect of the exchange rate on unemployment rates whenever the exchange rate increases by (1%), This led to a decrease in the unemployment rate in the short term by (-0.140%), meaning that there is an inverse relationship between the exchange rate and the unemployment rate in the short term. This positive effect in the long term leads to an increase in the unemployment rate to (0.013%), as the study suggests is necessary adopting monetary and financial policies aimed at achieving exchange rate stability to reduce economic fluctuations, achieving sustainable economic stability and enhancing coordination between monetary policy and fiscal policy to achieve low and stable rates of inflation and unemployment

Keywords: exchange rate, inflation, unemployment, Iraqi economy, ARDL model.

## المصادر باللغة العربية:

١- إبراهيم، ريسان سعد و عبدالله ، حذيفة سميح (٢٠٢٢) ، التقلبات في أسعار النفط وسعر الصرف وأثرها على التضخم: حالة الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير. جامعة مؤتة، مؤتة.

٢- إيمان, بن زروق (٢٠٢٢) ، أثر التضخم على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩), مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي المجلد ٥، العدد ١٤.

٣- باداوةيى، سردار عثمان خضر(٢٠١٥) ، تحليل العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم: دراسة تطبيقية لمحافظة أربيل للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٤، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية المجلد١٣, العدد ٤٧ .

٤- الجبوري، حميد حسن خلف.( ٢٠١٦) ، قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في معدلات التضخم في العراق: دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٣.، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٢, العدد ٣٥ .

٥- الجبوري، عبدالخالق دبي عبدالمهدي(٢٠١٩) ، غفران عماد كاظم، و مهدي خليل شديد. "تحليل تأثير تغيرات أسعار الصرف في العرض الكلي لقطاع التعدين في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)." مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية المجلد ١١, العدد ٢ .

٦- خلف ،حميد حسن (٢٠١٨) ، أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من(١٩٩٠-

٢٠١٧)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٤) العدد (٤٤) .

٧- عواد, خالد روكان و صبحي، ماهر ماجد(٢٠٢٣) ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، المجلة العراقيه للعلوم الاقتصادية,عدد٧٨ .

٨- عبدالله ، ياسين عثمان ( ٢٠٢٣ ) ، أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون ، العدد ٧٧ .

٩- صاحب, مياهي صلال و علي ، نور الهذى حسين (٢٠٢٣) ، تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ١٩, عدد ٢.

١٠- ضاحي، جاسم محمد و الغالبي، عبدالحسين جليل(٢٠٢٠) ، صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة الأقتصادي الخليجي ، العدد ٤٤ .

١١- فارس ، ناجي ساري (٢٠١٩)، العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجة)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة عشرة، العدد ٦١.

١٢- محمدي، سهام (٢٠٢٢)، دور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية استشرافية للفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠, أطروحة دكتوراه ,جامعة الجلفة.

١٣- ماهر ماجد صبحي , خالد روكان عواد(٢٠٢٢), أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في العراق , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, , عدد٦٠ .

١٤- محسن ، خليل عبد الكريم و جدعان، هيثم ساهي و يونس ، نعمان منذر (٢٠٢٣)، تحليل العوامل المفسرة لظاهرة التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٩)، العدد خاصة .

المصادر باللغة الإ:نجليزية:

١- Al-Bayati, D. O. N., Al-Dulaimi, S. A. S., & Al-Mihimdy, N. A. (٢٠٢٢). Analyzing the impact of exchange rate fluctuations and inflation on the GDP in Iraq using the modern methodology of Cointegration for the period (١٩٨٨-٢٠٢٠) ,Journal of Economics and Administrative Sciences Vol ٢٨. (NO. ١٣١

٢- Darag ,Jabbar Saadoon (٢٠٢٤) The Effect of reciprocal relationship between the exchange rate and monetary Inflation in Iraq ,International Journal of Studies in Business Management, Economics and Strategies : Volume ٣, Issue ٣.

٣- Mishkin, Frederic.S.(٢٠٠٤). The Economic of Money Banking and Financial Markets Seventh Edition Pearson Addision Wesley Boston

٤- Samuelson, Paul A & Nordhaus, William D (٢٠٠١). Macro Economics Seventeenth Edition Mc Graw – Hill Companies Irwin.

٥- Central Bank of Iraq. (٢٠٢٢). Annual Report ٢٠٢١.

٦- World Bank. (٢٠٢٢). Iraq Economic Data.

الملحق :

البيانات والمتغيرات

| Year | EX | INF | UN | GDP | FI | ISIS |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 1453 | 26.96 | 9.6 | 53235358.7 | 581.9 | 0 |
| 2005 | 1474 | 36.95948092 | 8.587 | 73533598.6 | 916.8 | 0 |
| 2006 | 1391 | 53.23096291 | 8.436 | 95587954.8 | 1240 | 0 |
| 2007 | 1217 | -10.06749258 | 8.65 | 111455813.4 | 1357.4 | 0 |
| 2008 | 1172 | 12.66285283 | 8.475 | 157026061.6 | 1197.2 | 0 |
| 2009 | 1170 | 6.873615472 | 8.405 | 130643200.4 | 1137.7 | 0 |
| 2010 | 1170 | 2.877747253 | 8.257 | 162064565.5 | 1321.9 | 0 |
| 2011 | 1170 | 5.801455371 | 8.171 | 217327107.4 | 1243.5 | 0 |
| 2012 | 1166 | 6.089096416 | 7.96 | 254225490.7 | 1163.4 | 0 |
| 2013 | 1166 | 1.879498007 | 9.215 | 273587529.2 | 1361.6 | 0 |
| 2014 | 1166 | 2.235974079 | 10.59 | 266332655.1 | 1267.2 | 1 |
| 2015 | 1182 | 1.393330288 | 10.82 | 194680971.8 | 3020.4 | 1 |
| 2016 | 1182 | 0.556521397 | 10.82 | 196924141.7 | 2027.4 | 1 |
| 2017 | 1182 | 0.184058899 | 13.02 | 221665709.5 | 1919 | 1 |
| 2018 | 1182 | 0.367441489 | 13.449 | 268918874 | 3480.7 | 0 |
| 2019 | 1182 | -0.19896538 | 14 | 276157867.6 | 8439.2 | 0 |
| 2020 | 1304 | 0.574162679 | 15.746 | 215661516.5 | 9802.2 | 0 |
| 2021 | 1450 | 6.041864891 | 16.17 | 301152818.8 | 9840.8 | 0 |
| 2022 | 1450 | 4.994765964 | 15.322 | 383061000 | 13676.5 | 0 |